السعودية وسياسة تبرير التدخلات

■ حميدي العبدالله

عندما اندلعت الأزمة في سورية في ربيع عام 2011 تدخلت المملكة السعودية في الشأن الداخلي السوري وقدمت الدعم المالي والسياسي والعسكري إلى الجماعات المسلحة المعارضة، بصنوفها كافة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والتكفيرية.

برّرت حكومة المملكة هذا التدخل بحجة الدفاع عن حقوق الشعب السوري وتطلعاته لإقامة دولة ديمقراطية تسودها الحرية ويحصل فيها المواطنون وفئات المجتمع على حقوقهم بعدل ومساواة.

هذه التبريرات طرحت منذ البداية سؤالاً عن صحة دوافع المملكة السعودية: لو كانت قيم الديمقراطية والحرية والمساواة هي قيم سامية وتعشقها الشعوب، وبينها الشعب السوري، فلماذا لا تطبق هذه القيم داخل السعودية؟

كان جواب المسؤولين السعوديين عن هذا السؤال وكذلك النخبة الأكاديمية والإعلامية السعودية أنّ الشعب السعودي راض عن الأوضاع فيها ولم يتحرّك لنيل أو المطالبة بهذه الحقوق، وهذه الحجة تتعارض تماماً مع تحركات النساء في السعودية لنيل حقوقهن في المساواة وقيادة السيارات على الأقل، كما تتعارض مع حق المواطنين في التظاهر والتجمع، وعندما حاول بعضهم القيام بذلك صدرت فتاوى تحرّم التظاهر، وغالباً ما يردد المدافعون عن سياسات الحكومة قولاً مفاده أن للشعب وللدولة في السعودية خصوصية! لكن ما هي هذه الخصوصية؟ أليس أبناء المملكة جزءاً من الشعب العربي وينطبق عليهم ما ينطبق على هذا الشعب في الأقطار الأخرى لجهة حقوقهم السياسية وأن يكون هناك دستور، وحق في تشكيل الأحزاب والنقابات والتظاهر على غرار ما يحصل في دول ملكية مثل الأردن؟!

ثم من قال إن سبب تضامن السعودية مع الشعب في سورية هو أن هذا الشعب «ثار» ولم «يسكت» على «الظلم» ومصادرة الحقوق، فالشعب البحريني أيضاً ثار على الظلم وطالب بحقوقه العادلة، فلماذا لم يكن موقف السعودية من ثورته مماثلاً لموقفها من التحرّكات التي شهدتها سورية؟

إذا كان المقصود بالخصوصية اعتماد النهج الإسلامي، فدول مثل إيران تعتمد هذا النهج، وهناك حكومات في باكستان ودول إسلامية أخرى تتبنّى النهج الإسلامي، لكن ذلك لم يمنع من أن يكون لديها دستور، كما أنها لم تحرّم تشكيل النقابات والأحزاب، أو تمنع النساء من قيادة السيارات، أو تحرّم التظاهر.

لدى انتشار «داعش» في محافظات عراقية خارج الأنبار وقفت حكومة المملكة السعودية ضد حكومة المالكي، وادعت أن هناك سياسة تمييز وتهميش إزاء الطائفة السنية، فعلى افتراض أن ذلك صحيحٌ في العراق، أي أن هناك سياسة تهميش لأتباع المذهب السني في بلاد الرافدين من قبل حكومة نوري المالكي، فما هي سياسة حكومة المملكة حيال مكوّنات مجتمعها؟ هل حققت العدالة؟ وما هو عدد المناصب الرفيعة في الحكومة وفي مواقع الدولة الأخرى الذي يشغله أتباع المذهب الشيعي في المملكة الذين يمثلون الغالبية في المنطقة الشرقية من السعودية؟

واضح أن حكومة السعودية، شأنها شأن حلفائها في الغرب، تعتمد سياسة الكيل بمكيالين، لكن هذه السياسة لا يمكنها أن تتحوّل إلى نهج يؤثر في مجريات الواقع لمجانبتها للحقيقة واستنادها إلى المصالح الخاصة على حساب مصالح الآخرين.

من يحمي الأمّة من «دواعشها»؟!

■ د. سلوى الخليل الأمين

بعدما رتّبت الولايات المتحدة الأميركية ومن معها من عملاء وحلفاء

الحرب ضدّ سورية عبر مؤامرة كونيّة استعملت فيها مختلف الأساليب الشيطانية المدمّرة، ارتدّت إلى العراق عبر فتح الطريق لمنظمة «داعش» الإرهابية كي تستبيح منطقة الموصل في العراق وتقيم دولتها التكفيرية، على طريقة «من ليس معنا فهو ضدنا»، وإنْ تكن شعارات «الحرية» و«الديمقراطية المفخخة»، والتي صُدّرت من أميركا هي الناموس الأعظم لما سُمّي خطأ وعن سابق تصوّر وتصميم «ثورات الربيع العربي».

ليس غريباً أن تكون الولايات المتحدة الأميركية المتورّطة في الحرب الكونيّة ضدّ سورية، ومن خلفها الصهيونية العالمية وحلفاؤها في دول الخليج، المحرّك الأساس لجميع الخطط الجهنمية الآيلة إلى شرذمة العراق وتقسيمه، عبر منهجية استعمارية شعارها الفوضى الخلاقة الهادفة إلى زرع بذور التطرّف الدينيّ والتكفيريّ باسم الإسلام، وعبر اللعب على هيكليات الطائفية والمذهبية المؤدية حتماً إلى تطيير الشرارات الحارقة في اللحظة المناسبة المهيّأة سلفاً، خاصة في الدول ذات التعددية العرقية والأتنية.

مما لا ريب فيه أنّ ثمة من أعطى الضوء الأخضر، بعد الفشل في سورية، للانقضاض على العراق ثم تطويق إيران بدءاً من إحداث الفراغ الرئاسي في لبنان وصولاً إلى سورية فالعراق، عبر مخطط أقلّ ما يقال فيه إنه قصير النظر. إذ كيف يمكن للقارئ والمراقب أن يستمع إلى ما قاله الرئيس الأميركي باراك أوباما أخيراً عن عدم تدخله في العراق ثم قوله: «علينا أن نساعد العراقيين للقضاء على الإرهاب، وإنّ اختيار المسؤولين العراقيين لا يعود إلينا»، وقد فعل عكس ذلك في سورية، إذ راهن وحكومته منذ البدء على إسقاط الرئيس بشار الأسد وتفتيت سورية، وسمح بفتح الحدود الأردنية والتركية واللبنانية لإدخال العصابات الإرهابية من «النصرة» و«داعش»، وإمرار السلاح والمال تحت غطاء مساعدة «الثورة السورية» المفبركة.

إنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تستطيع إخفاء جرائمها لا في سورية ولا في لبنان ولا في ليبيا ولا في تونس وحتى في مصر حيث أيّدت علناً جماعة «الإخوان المسلمين» سابقاً، وأيضاً مساهمتها في تقسيم السودان، وحالياً إدخال «داعش» إلى العراق لتنفيذ مخططها بتقسيمه ثلاث دول شيعية وسنية وكردية، ومن ثم التنصّل من المسؤولية على مألوفها! علماً أنّ الأمور باتت مكشوفة، حتى في صحفهم وبين كتّابهم الذين يصفون سياسة بلدهم بالحمقاء، إذ يعلمون أنّ من خطّط ونظّم وحرّك المسار «القاعدي» الإرهابي في أفغانستان وباكستان، وبعدهما في اليمن، وحالياً «الداعشي» التكفيري في سورية والعراق، إنما هي السياسة الأميركية التي هي فعلاً حمقاء، إذ لم تسعَ إلى وضع دراسة منهجية متخصّصة تكشف لها خصوصيات الشعوب ومدى وعيها وإدراكها شعارات الحرية و«الديمقراطية» الملتبسة، الهادفة إلى تفتيت الدول وتقسيمها وإدخالها في البؤر الدينية والمذهبية التي قد تطول إلى ما لا يُحمد عُقباه، خاصة في منطقة الشرق الأوسط المتخمة بثرواتها النفطية والغازية والبشرية والتعدّدية الدينية.

انتشرت جماعة «داعش» الإرهابية وهي جزء لا يتجزأ من تنظيم «القاعدة»، في كلّ من العراق وسورية، خاصة بعد البشارة التي حملها الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى شعبه، ومفادها قتل زعيمها أسامه بن لادن، وبالتالي القضاء على إرهاب «القاعدة»، ما يؤكد أنّ جماعات «القاعدة» الإرهابية ما زالت أقوى، والقضاء على بن لادن لم ينه المجموعات الإرهابية، وما بشّر به الرئيس الأميركي لم يكن سوى وهم وخداع وقصر نظر، والدليل أنّ «الدواعش» اليوم هم الأعراب الحلفاء للولايات المتحدة الأميركية الذين يغذّون الإرهاب بموارد ثرواتهم النفطية والغازية، تحت أنظار رجال الاستخبارات الأميركية و«الإسرائيلية» الذين اتخذوا من الأردن وتركيا مقرّاً ومستقرّاً لهم لتنفيذ مشروع الفوضى الخلاقة الذي مهّد له عهد الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، والآيل إلى تقسيم منطقة الشرق الأوسط بدءاً من لبنان وسورية والعراق وصولاً إلى إيران، دولاً إتنية وعرقية متناحرة. لذلك فإنّ حرب «داعش» في العراق ليست سوى تكملة للمؤامرة التي سيقت ضدّ دولة الصمود والتصدي سورية، وتهدف مجدداً إلى قذف الكرة في ملعب «دواعش» العرب المنقسمين إلى أفرقاء وحلفاء يتكل عليهم في تنفيذ المخطط الجهنمي الخلاق.

إنّ الانقضاض على منطقة الموصل في العراق، المحاذية للحدود السورية وللمنطقة الكردية كان عملاً محسوباً بدقة. وغايته استنفار العصبيات الدينية لدى شيوخ العشائر والقبائل واستنفار مؤيدي الرئيس صدام حسين واكتشاف دور عزّت الدوري الذي يتلطى اليوم بالنقشبندية، بعدما كان من أركان حزب البعث الحاكم في العراق، ومن مساعدي الرئيس الأقوياء إبان فترة حكم حزب البعث للعراق. لكن المفاجئ هو الترابط المعلن بين ما يؤمن به البعثيون العراقيون وفي مقدّمهم الدوري، وما يؤمن به «الداعشيون» التكفيريون الإرهابيون الذين أخذت فتاواهم البعيدة تماماً عن الإسلام تفعل فعلها في الموصل.

الواضح أنّ ما يحصل في العراق اليوم بات واضح المعالم والأهداف، وأثبته بالكلام الصريح الرئيس الأميركي باراك أوباما أخيراً إذ قال إنّ بلاده مستعدة للقيام بعمل عسكري محدّد الهدف وواضح في العراق في حال تطلب الأمر ذلك، مشيراً إلى إرسال 300 خبير عسكري للبحث في كيفية تدريب القوات العراقية وتجهيزها، مضيفاً أنّ القوات العراقية لن تعود إلى القتال في العراق، وأنّ من مصلحة الأمن القومي الأميركي ألا تحدث حرب أهلية في العراق.

هذا الكلام لا يمكن أن يتبنّاه سياسي عاقل اختبر المسارات الأميركية التي تمدّ العصا والجزرة وتلوّح بهما إزاء المستجدات في بلاد المشرق العربي، إذ تدعو إلى الحذر والريبة والخوف مما قد ينتج من تلاق بين سورية والعراق الحليفين لإيران، المجاهرتين بعدائهما المطلق لـ«إسرائيل»، وبدعمهما الكامل والفاعل لكلّ مقاومة وطنية ضدّ المحتل الصهيوني، والمتفقين حكماً على عودة الفلسطينيين إلى بلدهم مهما كان الثمن.

المراهنات الغبية تظهر مجدداً في الكواليس الأميركية على تسجيل النقاط بعد الفشل في سورية، حتى لو أدّى ذلك إلى غض النظر عن دعم المجموعات الإرهابية واختراق «داعش» للعراق، إضافة إلى الدفع بالسعودية إلى التعاون مع مصر بغية تطويق مسارها الوطني عبر عملية التفاف تترجم بتقديم الدعم المالي المكثف لإنقاذها من ورطتها الاقتصادية، خوفاً من استعادة مصر دورها الوطني والقومي والتحاقها مجدداً بحركة النضال والجهاد ضدّ «إسرائيل»، والتعاون الفاعل مستقبلاً مع سورية والعراق والحليفة إيران. لكن يبقى السؤال الأهمّ بعد كل ما شاهدناه وقرأناه حول ممارسة عصابات «داعش» في سورية والعراق وشرائعهم الإسلامية التكفيرية المحنطة، وحول ما استجد البارحة من تفجير الوضع الأمني في لبنان وسقوط رجالات في قوى الأمن الداخلي والأمن العام ضحيّته، بالإضافة إلى العديد من الجرحى: من يحمي هذا الوطن بل هذه الأمة من «دواعشها» الجهلة؟

من أول السطر نريد حماس حركة مقاومة

■ رامز مصطفى

الثالث والعشرون من نيسان الفائت، والثاني عشر من حزيران الجاري، تاريخان سجل فيهما حدثان بارزان ظلّلا المشهد الفلسطيني، وكان لهما وقعهما المؤثر في أكثر من اتجاه أو مستوى، إن وطنياً أو سياسياً أو أمنياً أو عسكرياً. الحدث الأول اتفاق حماس وفتح على تنفيذ اتفاق المصالحة، والثاني اختفاء ثلاثة مستوطنين جنود في خليل الرحمن، والمتهم بالعملية مباشرة حركة حماس وعلى لسان أكثر من مسؤول في الكيان الصهيوني، في مقدمهم رئيس حكومة الاحتلال نتنياهو الذي جزم بشكل قاطع أنّ حماس هي التي تقف وراء عملية الاختطاف، قائلاً إنه سيقدم ما لدى كيانه من أدلة دامغة في هذا الشأن (نتنياهو وجميع قادة الكيان كاذبون والشواهد لا تحصى...).

الحاضر المشترك في الحدثين هي حركة حماس المستهدفة اليوم أكثر من أي وقت مضى من قبل الكيان على مختلف مستوياته السياسية والعسكرية والأمنية وحتى الدبلوماسية. وهذا الاستهداف المُغطى من قبل دوائر أميركية وغربية يتم على خلفية أن حماس حركة مقاومة، بغضّ النظر عن اعتبار البعض أنها مكوّن في حركة «الإخوان المسلمين».

يبدو أنّ المسافة الزمنية التي فصلت بين حدثي التوقيع على اتفاق تنفيذ المصالحة واختفاء المستوطنين الجنود الصهاينة الثلاثة خدمت حركة حماس كثيراً في ظلّ ما يشهده قطاع غزة من عدوان واعتداء متواصلين منذ الثاني عشر من حزيران الجاري تحت ذريعة اختفاء هؤلاء الجنود. ومثّل تاريخ توقيع الاتفاق مع حركة فتح نقطة مفصلية بالنسبة إلى حركة حماس التي حرّرها هذا الاتفاق من أعباء وأثقال كبيرة وكثيرة كانت ملقاة على عاتقها على نحو مباشر منذ عام 2007. وبهذا المعنى، فإنّ تشكيل حكومة التوافق الوطني برئاسة الدكتور الحَمدَ الله أخلى ساحة حماس من أي مسؤولية مباشرة عن القطاع وأهله، إذ لم تعد هي الحكومة التي كان يترأسها اسماعيل هنية، وأصبحت المواجهة المباشرة مع نتنياهو وحكومة الاحتلال من مسؤوليات الحكومة والسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس.

صحيح أنّ الحملة الصهيونية المحمومة لقوات الاحتلال بمستوييها العسكري والأمني بلغت الذروة ضدّ الضفة الغربية وقطاع غزة، والذهاب مباشرة الى اتهام حماس، لكن الصحيح أيضاً أنّ نتنياهو وسائر جوقته السياسية والعسكرية والأمنية وجدوا أنفسهم عاجزين عن تسويق الفكرة وهي تتهاوى وتتلاشى تدريجياً مع مرور الوقت.

مضت حركة حماس في اللحظة التاريخية المناسبة في المصالحة التي حرّرتها من كامل مسؤولياتها كحكومة ملزمة بتأمين متطلبات واحتياجات لا تستطيع في ظلّ الحصار المطبق لها تحمّلها. جرّبت بالتالي أن تزاوج بين السلطة ومتطلباتها والمقاومة التي أصيبت بكبوة، ولم تُفلح لأسباب لا يتسع المقال لذكرها الآن. آن الأوان لإعادة الاعتبار إليها كخيار أوحد لتحقيق تطلعات شعبنا وأمانيه في التحرير والعودة.

صرخة في وجه الظلام والتخلّف

■ أبو بكر صالح - عدن

تحتلّ الأوهام في الذاكرة «الجمعية العربية» مكانة كبيرة تكاد تتجاوز مكانة الدين نفسه الذي يستحوذ على مشاعر السواد الأعظم من هذه الأمة، وغالباً ما تواكب تلك الأوهام مبررات يتم تسخير الدين لأجلها وعدم رفض سلبيّتها لتناقضها الواضح معه! أو فضحها وتعرية جوهرها.

يغرق العامة في تلك الأوهام بصور مختلفة وكلّها تجيز المبرّرات على ذلك كي لا تجد نفسها في مواجهة مع الدين مباشرة قد تصل الى صدام من نوع معين لا يُلجم جماحه بالضرورة أو يُصعّد الخطاب المتطرف في وجهة، إنما تحوله الى سياق آخر يخفي الصورة الحقيقية لها.

ويظهر بوضوح أسلوب التلاعب والتحريف من قبل الأمة بمفهوم الشرك بالله ليتحوّل إما الى قضاء وقدر إلهي أو الى نزق شيطاني أو الى ذنب لم يتم معه الحساب أو ابتلاء أو مصيبة أو لعنة إلخ من مفاهيم ومصطلحات عرب الزمان الذين يحوّلون الإخفاق والفشل الى قضاء وقدر تحت زعم عسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله لكم فيه خير أو العكس، وتارة أخرى الى ابتلاء! أو عقاب! إلخ...

لم أفكر حقاً في خوض حديث في موضوع كهذا البتة، لكن ما رأيته من انتشار كثيف وجنوني لا مبرر له من حيث المنطق أو صوت العقل هي تلك الكثرة من القنوات الفضائية المتلبّسة بالدين تملقاً وكذباً وبأسلوب انتهازي صرف بحثاً عن جني الكثير من الأرباح المالية والاستخفاف بالعقول والضمائر والضحك على ذقون الأمة! فتجد قناة «الرؤية» أو «الرؤيا» أو «تأويل» وسواها تستكشف مجهول المرء وتفسر أحلامه ورؤياه! أو تبشره، أو تنفره، أو تخيفه، كلٌ بحسب الحلم وتفسيره، ورحم الله علّامة علم النفس سيغموند فرويد وفضحه حقيقة نفوسنا ونوازعها الغرائزية والشهوانية الحيوانية!

ما يثير الحنق وتملك الغضب على الأعصاب ذلك الرضاء الأعمى من قبل السواد الأعظم من هذه الأمّة التي لم تبقَ أمّة بمعنى الكلمة بل «مسخرة» بامتياز... وتصديقها تلك الترهات أو البدع التي يأبى الناس أن ينعتوها بها، وإن صدقت، لأنها ستوقظهم من أوهامهم التافهة وتصدمهم بحقيقتهم المرة وتفضح جميع عوراتهم المكشوفة التي تدل على مدى حمقهم وتخلفهم وسقوطهم المذلّ المخزي! وعلى انحطاطهم والمستوى العفن الذي وصلوا إليه في خضم سباق محموم في جميع ميادين العلم والمعرفة والاكتشافات الباهرة التي وصلت إليها الامم المتقدمة، ناهيك عن القفزات المتسارعة التي حدثت في مختلف العلوم الإنسانية، ولم يكتفوا بعدم اللحاق بقطار العلم والنهضة والتقدم فحسب بل ارتضوا أن يكونوا خارج التاريخ لا كما يزعم البعض أو يدعي أنهم داخله؟

عند المواجهة الحاسمة تحت سؤال: ماذا قدم العرب والمسلمون اليوم؟ نجد من الصعوبة بمكان أن نذكر أمراً واحداً أو كشفاً واحداً أو اختراعاً واحداً، فيما تهرول الأمة للهرب من تلك الحقيقة لتبدع في خلق المبررات والادعاءات المفلسة أصلاً كي تصل الى أغبى حماقة تتغنى بها وتترحم على ذاتها بصورة إسقاطية (من منطق علم النفس) أن هؤلاء، وتعني الغرب والشرق المتقدم، هم في الأساس سخرهم الله لنا!؟ وأن ما يصنعون ويبتكرون كلّه مسخر لنا من الله؟ منطق وضيع وعجيب ومقرف ومقزز لا يبعث على الفخر والاعتزاز مثلما يحاولون أن يوحوا؟

لم أجد عذراً لتلك التصورات السخيفة والتافهة بعدما حاولت أن أبتكر مبرراً يخفف وطأة الفشل والإخفاق، غير أنني لم أجد مناصاً من إيجاد مبرر لظهور «دواعش» العصر وتكفيريي الزمان، ففي قواميس هذه الأمة لا وجود لثقافة الاعتراف ومكاشفة الذات ومحاسبتها، إلخ.

هل نرى في زمن «الدواعش»، وهابية العصر، انبلاج عصر محاسبة الذات ومكاشفتها والانتصار لمنطق العقل والحكمة على مدى التخلف الذي لحق بنا اليوم؟

سؤال تكفل الأيام المقبلة كشف حقيقته فلا خير في «دواعش» الموت والقتل وجهاد النكاح! ولا خير في أعراب الخيام وهم يواكبون ركب التقدم الحضاري كأغنام لا هم لها إلا أكل الأعشاب وارتداء أحدث صرعات الموضة بلا وعي، و«امتطاء» السيارات والطائرات، ليس بعرق جهدهم أو نبوغ عقولهم مثلما يتوهم البعض، لكن من إبداع عقول غيرهم من أبناء الإنسانية العباقرة؟ ولا ضير طالما أنهم ممن سخرهم الله لخدمتهم!

فزّاعة «داعش» صنيعة من؟

■ جمال الكندي - سلطنة عُمان

أفرزت الانتخابات الرئاسية في سورية والنيابية في العراق واقعاً جديداً في الشرق الأوسط ظلت القوى الغربية تحاول بطرائق شتى تعويقه، والتضييق عليه وعلى القوى الإقليمية التي تسانده بعقوبات سياسية واقتصادية. إنه بروز خط المقاومة لدى مكوّنات الشعب العربي وبعض قياداته. فبعد ثلاثة أعوام من الصراع في سورية لا تزال شعبية الرئيس بشار الأسد قوية ، ولمسناها من خلال الإقبال الشديد على صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية السورية الأخيرة التي أدركت القوى الغربية من خلالها أن التيار المانع والمقاوم لهيمنة القوى الغربية في المنطقة والمعادي لـ«إسرائيل» أضحى قوياً وبارزاً وممتداً من إيران إلى العراق فسورية، ومتحالفاً مع حزب الله في لبنان والقوى المناضلة والمقاومة في فلسطين. هذا الخط الممانع يرعب أميركا و«إسرائيل»، ولا بد لها من قطعه، بحسب التوصيف الغربي، واستبداله برموز مهادنة وموالية له. لذلك خلقت أزمة سورية، واليوم نرى الأزمة في العراق والكيان «الداعشي» بطل ميدانها.

إنّ فوز ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي في الانتخابات البرلمانية العراقية ألقى بظلاله على المشهد السياسي في العراق، فخسارة الشخصيات المدعومة من قبل تركيا وبعض الدول المجاورة للعراق في الانتخابات البرلمانية عجّل في ظهور فزاعة «داعش».

إنّ توصيفي لـ«داعش» هو أنها فزاعة بيد دول الجوار العراقي، تستخدم حينما لا يبقى للمكر السياسي طريق لتغيير المشهد العام. وهذا ما حصل في العراق، وها نحن نسمع ما سمعناه في سورية في بداية أزمتها، مع الفرق الجغرافي والسياسي بين الحالتين. ما يتردّد في الإعلام المأجور هذه الأيام والذي كان ولا يزال حطباً يوقد نار الأزمة السورية، أنّ «داعش القاعدية» جاءت لنصرة المظلوم والاقتصاص من الظالم، وهذا العجب العجاب. إنّ الذي يراد من «داعش» في العراق من قبل أعداء الخط الممانع أن تكون أداء لخلق نزاع مسلح بين المكوّن السني والشيعي في العراق، وهذا ما تقوم وتبشر به الآلة الإعلامية المؤيدة لـ«داعش»، وتصوّره بأنه المنقذ والمخلص من التهميش السياسي والاجتماعي، وأنه طوق النجاة لمشاكل العراق. فالقتل على الهوية الذي تمارسه «داعش» بات في نظر حماة الحرية ثورة لنصرة المظلوم! لأجل تجميل المنظر «الداعشي» تم الترويج بأنّ حزب البعث العراقي السابق هو من يقود الحركة التحررية في العراق، وكما يقال في الأمثال «جاء ليكحّلها فعماها». فالنظام العراقي السابق معروف التاريخ، وضحاياه في العراق من كلّ الطوائف، والسؤال هنا لماذا ظهرت «داعش» في هذا الوقت تحديداً وبهذه القوة؟

إن تنظيماً بهذا المستوى من القدرة والقوة النارية لا بد من أن يحظى بدعم عسكري وسياسي، وهذا ما توافر لـ«داعش»، فعلى رغم كونه على قائمة التنظيمات الإرهابية، وتجرّم الأعراف الدولية كلّ من يقوم بتمويله، يأتيه التمويل الخارجي من دول الجوار العراقي والسوري، فالمُراد من «داعش» ضرب الخط المقاوم والممانع في المنطقة، والانتخابات الأخيرة في العراق أظهرت انضمام العراق ولو بشكل بسيط إلى هذا الخط. فالمعروف لدى الساسة الغربيين والعرب أنّ المالكي هو رجل إيران في العراق، وإيران تصنّف من قبل الغرب بأنها دولة داعمة لتيار المقاومة، لذلك كان لا بدّ من ظهور فزاعة في هذا الوقت تحديداً قبل فوات الأوان، وقبل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي لا تريد دول الجوار العراقي أن يكون المالكي على رأسها.

إن التخبّط الأميركي في التصريحات الأخيرة حيال العراق يدلّ إلى أنّ أميركا لم تكن راضية عن التوجهات العراقية الجديدة في المنطقة، لا سيما موقفها من الأزمة السورية، وشاهد على ذلك التأخير الأميركي قي تزويد الجيش العراقي أسلحة المتفق عليه مسبقاً.

إنّ عدم تمكن الغرب من تغيير النظام السوري خلال نيّف وثلاثة أعوام، وتعافي النظام السوري تدريجياً، وبروزه كقوة محورية تجمع أقطاب المقاومة الفلسطينية واللبنانية حوله، وبقاءه وصموده في خانة الممانعة والمقاومة، عجّل في ظهور فزاعة «داعش» في العراق. إنّ هذه الهجمة الهمجية البربرية «الداعشية» هي رسالة للعراق وللمالكي بالفرملة وإعادة البوصلة إلى أميركا وحلفائها، وما التصريح الأميركي الأخير بأنّ على المالكي التوافق مع خصومه السياسيين والمدعومين من تركيا ودول الجوار العراقي إلا دليل على هذا التخبّط.

حاز ائتلاف المالكي الأكثرية النيابية وهو في الطريق إلى تشكيل حكومة ذات غالبية برلمانية بعدما انضمّ إليه أكثر من 100 نائب في البرلمان. هذا المشهد لم يعجب مموّلي «داعش» فظهر هذا «الداعش» بقوة أكثر من السابق لتحطيم العراق ومضاعفة النعرة الطائفية في هذا البلد، وظهرت في العلن شروط إيقاف «داعش»، بعدم ترؤس المالكي رئاسة الوزراء، وهذا تدخل سافر في الشأن العراقي.

أن الأيام المقبلة ستظهر مدى قوة الجيش العراقي في التصدي لهذه «الداعشية» المغلفة بنظام البعث السابق وسنعلم مدى شعبيتها في الوسط العراقي، وكيف سيكون المشهد العراقي الجديد وهل ستتوسع هذه الحركة ؟ وكيف سيكون التعامل الغربي معها؟. هذه الأسئلة كلّها تظهر أجوبتها في المقبل من الأيام، فكلما كانت الوحدة الوطنية بين الجيش والشعب والحكومة قوية وصلبة تكسرت على صخرتها جميع المؤامرات مهما تكن كبيرة، ومهما تكن الشخصيات والدول التي تقف خلفها وما يقوم به المالكي خلال هذه الأزمة من توحيد القوى السياسية في العراق. يجب أن تكون الأولوية للعراق وليس للطائفة والعرق، ومثال سورية في الصمود والمقاومة واقع ملموس يستحق الدارسة.

الهلال السوريّ الخصيب بين «هلال شيعيّ» و«بدر وهابيّ»!!

■ محمد ح. الحاج

حُلُم آل سعود بالسيطرة على سورية الطبيعية ليس جديداً، فقد سجلوا غزوهم الأول في نهايات القرن الثامن عشر ووصلوا إلى مشارف دمشق من الجنوب عبر الأردن، ومشارف حمص من الشرق عبر العراق، وبناء على طلب الباب العالي أرسل محمد علي باشا حملته الأولى بقيادة ابنه طولون في نهاية ذاك القرن ومطلع التاسع عشر، ثم قاد الحملة ابنه ابراهيم باشا ودُحرت الوهابية السعودية عن بلاد الشام عام 1813، وبدأ انحسارها حتى عادت إلى حجمها الأول قبل منتصف القرن التاسع عشر (1833) فحكمت الدرعية وجوارها.

عام 1733، وبعدما وجد ابن سعود وعائلته في محمد بن عبد الوهاب ضالتهم المنشودة لتحقيق التوسع وغزو القبائل بناء على فتاواه، هو الذي كان مدفوعاً بتطرّف أعمى تقوده ماسونية البريطاني هيمفر لتحقيق غايات بريطانيا البعيدة المرمى، أسّسوا لقيام حكمهم على أشلاء أبناء مناطق نجد والحجاز وتهامة وعسير وغيرها، ومن المرجح أنهم يلتقون في جذورهم مع الدونما التركية التي لم تكن وصلت إلى سدة الباب العالي، وقد عملوا مع بريطانيا لتأليب أشراف الحجاز على خلافة العثمانيين الأتراك ومحاربتهم وطردهم من بلاد الشام، وكان اتفاقهم السري مع بريطانيا أن يسيطروا على بلاد نجد والحجاز وتوابعها بعد خروج الشريف حسين وجيشه، وهكذا أعملوا سيوفهم وأسلحتهم التي شحنتها لهم بريطانيا عبر الكويت وارتكبوا مجازرهم التاريخية في حق آل الرشيد وبقية أشراف بني هاشم والحجازيين قبل نهاية العقد الثاني ومطلع العقد الثالث من القرن العشرين فبسطوا سيطرتهم وحكموا على الشريف وأحفاده بالنفي، فأرضت بريطانيا هؤلاء بإمارات وممالك اقتطعتها بموجب اتفاقية «سايكس - بيكو» (شرق الأردن والشام، والعراق ولبنان) وفرضت عليها التجزئة لتهب اليهود فلسطين «أرض الميعاد».

بريطانيا التي أوجدت آل سعود ورسخت أقدامهم على امتداد جزيرة العرب بعد الحرب العالمية الأولى، أفل نجمها وأصبحت تدور في فلك الولايات المتحدة الأميركية التي تسلمت راية الإمبريالية العالمية، وما أن أعلن آل سعود مملكتهم حتى كانت الولايات المتحدة أول من اعترف بهم عام 1935، وتلت ذلك الاتفاقات السرية التي عقدها ملكهم مع الرئيس الأميركي على ظهر طرّاد وأهمّها التعهد بحمايتهم وتعهدهم بحماية «اليهود المساكين» حتى تأتي الساعة، وهي الاتفاقية التي تلزم كلّ ملك جديد باحترامها والتوقيع على ملاحقها وإلا فإن مصيره محتوم، وما رتب عليهم العمل الدؤوب لضرب الأنظمة العربية التي تعمل لتحرير فلسطين وعودة الحقوق الوطنية إلى شعب الجزء المحتل من سورية الطبيعية، وشكلوا أهم حامية لاتفاقية «سايكس – بيكو» لنحو قرن من الزمن، وكانت محاولتهم نشر المذهب الوهابي في أربعينات القرن الفائت دافعهم إلى التحالف مع تنظيم «الإخوان المسلمين» في مصر والشام وتمويلهم وإمدادهم بكل ما يحتاجونه لإقامة تنظيم عسكري سري استخدموه بتوجيهات من دول الغرب والماسونية العالمية، وظهر ذلك جليّاً وواضحاً بعد ثورة تموز في مصر. أما هزيمتهم في اليمن على يد المشير السلال والجيش المصري فشكلت الدافع الرئيس للاستنجاد بالرئيس الأميركي جونسون ومطالبته بدفع الكيان الصهيوني لضرب الجيش المصري واحتلال سيناء «كي لا يرفع جندي مصري رأسه شرق قناة السويس» بحسب ما جاء في الرسالة التي وجهها الملك فيصل، وورد فيها أيضاً أن «مصر هي عدونا الأكبر، وإن استمر يحرض ويدعم الأعداء عسكرياً وإعلامياً فإن مملكتنا لن تبقى قائمة بعد العام 1970...»، والرسالة مؤرخة في الخامس عشر من رمضان للعام 1386 هجرية الموافق 26/12/1966م وتعهد فيها بدفع نفقات وتعويضات وخسائر الجيش الصهيوني.

الرسالة التي وردت بناء على نصيحة الخبير كيم روزفلت (المقيم في مملكة آل سعود) وحملت الرقم /42/ في تسلسل وثائق مجلس الوزراء السعودي (نشرتها الخارجية الأميركية بعد مضيّ 25 عاماً) تضمنت مطالبة الكيان الصهيوني بعدم استثناء سورية ليتم احتلال جزء من أراضيها وضرب جيشها كي لا تسد الفراغ الناجم عن انحسار النفوذ المصري، وكذلك توصية بدعم مصطفى البرزاني في الشمال العراقي منعاً لتمدّد دعاوة القومية العربية جنوباً فتصل إلى المملكة، واعتراف صريح بأن المملكة تقدم إلى البرزاني دعماً عبر أكثر من جهة دولية خاصة تركيا. وهكذا كان عدوان حزيران 1967 وخسارة ما تبقى من أرض فلسطين وأجزاء من بلاد الشام (سيناء والجولان وسواهما).

في ثلاثينات القرن الفائت سادت في أجواء بلاد الشام دعاوة واسعة لابن سعود، نبه إليها مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي سعادة وأعلن أنها تشير إلى أطماع سعودية في السيطرة على سورية الطبيعية، ولم تنجح تلك الدعاوة إلّا على نطاق ضيّق، لكنها أسست لبعض الخلايا رغم التحالف مع «الإخوان المسلمين» إذ لم يكونوا مقبولين في الشارع السوري، خاصة في مصر والعالم العربي عامة، بعدما عرف الرأي العام نشأتهم المشبوهة وعمالتهم لبريطانيا والغرب وأنهم أدوات تستخدم لضرب المصالح والحكومات الوطنية، وبما أن الدولة الإيرانية بزعامة الشاه محمد رضا بهلوي كانت تدور في الفلك الأميركي والغربي وتشكل حليفا للكيان الصهيوني فإنها كانت الحليف الأقرب إلى آل سعود ولم تكن آنذاك «شيعية مجوسية» وكانت أقرب إلى نظام آل سعود من الدولة التركية العلمانية، رغم أنها الجناح الآخر الحليف للكيان الصهيوني. أما أسس التحالف فكانت سياسية لادينية بسبب التبعية عينها للغرب.

العداء السعودي للدولة الإيرانية اليوم لم يتأسس على خلاف محلي أو بسبب عدوان إيراني على المصالح السعودية إلا أن تكون هذه المصالح متماهية مع مصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، إيران في الزمن الحالي وبعد ثورتها وقفت إلى جانب الحق العربي في فلسطين لتحريرها واستعادة المقدسات التي يدعي ملك آل سعود حمايتها، أما التقارب والتحالف السعوديان مع الأتراك فتطورا إلى تحالف استراتيجي عنوانه العداء لسورية والمقاومة ضد العدو الصهيوني، خاصة بعد وصول حزب العدالة الأصولي إلى حكم تركيا ومحاولة تمثيل دور تركي مدافع عن فلسطين. إلا أن حقيقته انكشفت وظهر تحالف تركي – صهيوني جوهره التغطية على تصفية القضية الفلسطينية وقيام دولة يهودية على كامل التراب الفلسطيني، ولأن هذا ما تتبناه الإدارات الأميركية المتعاقبة فإن السلطة السعودية ملزمة بالتنفيذ وجدت وسيلتها الوحيدة استخدام الدين والمذاهب واستثمار ذلك في الحرب على سورية وموقفها من المقاومة والقضية الفلسطينية والتحريض على إيران، بل مطالبة العالم بشن العدوان على الدولتين معاً، ويؤكد ذلك ما تسرب من المصادر الصهيونية حول موافقة المملكة على فتح أجوائها في وجه طيران العدو وتسهيل مهمته في الهجوم على إيران واستخدام «الأواكس» السعودية المشغلة أميركياً في هذا العدوان للتوجيه والتشويش. ولأن الإدارة الأميركية مع تابعها الصهيوني توصلا إلى نتيجة تفيد بأن العدوان لن يحقق سوى الفشل وأن الخسارة ستكون في الكفة الراجحة، ولأن العدو الصهيوني لن يحتمل أي خسارة، اكتفى الطرفان بالتهديد من دون التنفيذ، ولم يرض ذلك آل سعود فاستمروا في مكابرتهم والرهان على دعم المجموعات الإرهابية في ساحات بلاد الشام (سورية والعراق ولبنان) وهم يمتطون صهوة وحش خرج من كهوف التاريخ لن يلبث في مرحلة لاحقة أن يستدير نحوهم ويلتهمهم مثلما يفعل أي وحش يخرج على السيطرة، وهو خارج حتماً بعد بلوغه مرحلة النمو الكامل والانفلات من العقال، ويبدو أن الغرب أدرك هذه المعادلة وبات يتخبط في مواقفه التي تسودها حالة ارتباك غير مسبوق، وها أوباما يعترف علناً بأن ما يحصل لن يدفع بالرئيس السوري إلى السقوط، وبأن ذلك مجرد حلم صعب المنال مع وجود عدد هائل من التنظيمات المتصارعة وأن ليس بينها تنظيم معتدل، كما أن نار الإرهاب الناشبة في العراق ستطول المصالح الأميركية وهي ذاتها نار الحريق السوري الذي تنفخ فيها السعودية وتركيا ومعهما قطر ودول أخرى انساقت مع حلم لا يمكن أن يتحقق. اليوم يتلمس الجميع رؤوسهم، بينما يرفع الرئيس السوري رأسه عالياً مستنداً إلى دعم شعبي غير مسبوق على الساحة السورية وحتى ضمن ساحاتهم، إضافة إلى دعم دولي واسع، ما سيضطرهم إلى طأطأة ذليلة في القريب العاجل.

حلم آل سعود أكبر منهم بكثير. سورية عبر التاريخ حكمت نصف العالم، ومنها انطلقت الرسالات والحضارات، ولم يتمكن عمالقة القادة وحكام الإمبراطوريات من السيطرة عليها أو إخضاعها أو حتى الاستمرار في استقطابها. سورية العصية على الخضوع ستبقى شوكة في حلق آل سعود الذين ينتظرون زوالهم... إذ لن تستمر الحماية الأميركية إلى الأبد، ولن تستمر غفلة الشعب العربي في بلاد نجد والحجاز... وإنا لمنتظرون.